منظمات تقاضي الحكومة الفرنسية لإجبارها على منع الشركات من العمل في المستوطنات الإسرائيلية

باريس - (أ ف ب): تقدّمت خمس منظمات غير حكومية أمس الأربعاء بإجراءات أمام مجلس الدولة، أعلى محكمة إدارية في فرنسا، في محاولة للحصول على حكم يجبر الحكومة الفرنسية على اتخاذ تدابير لمنع الشركات والمؤسسات الاقتصادية الفرنسية من ممارسة الأعمال التجارية في المستوطنات الإسرائيلية. وهذا الاستئناف، الذي يستند إلى رأي استشاري صادر في يوليو 2024 عن محكمة العدل الدولية، تقوده «الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان» و«محامون من أجل احترام حقوق الإنسان» و«المركز الدولي للعدالة للفلسطينيين» و«رابطة حقوق الإنسان» ومنظمة «القانون من أجل فلسطين».

وفي رأيها الاستشاري، اعتبرت محكمة العدل الدولية أنّ «استمرار وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني»، مشيرة إلى أنّه ينبغي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة «اتخاذ تدابير لمنع التجارة أو الاستثمار الذي يساعد على الحفاظ على هذا الوضع غير القانوني». وقالت المنظمات غير الحكومية الخمس في بيان، إنّ «فرنسا لم تُترجم هذه الالتزامات إلى تدابير تنظيمية أو قسرية ملموسة». وطالبت مجلس الدولة بـ«إعلان تقاعُس الدولة غير قانوني وإصدار أوامر باتخاذ تدابير تضمن احترام القانون الدولي، بما في ذلك قيود على التجارة والاستثمارات المرتبطة بالاحتلال... فضلا عن آليات رصد».

○ مجلس الدولة الفرنسي.

وقالت إنّها حددت عدة شركات فرنسية تعمل في المستوطنات، بما في ذلك شركة «إيجيس» (Egis) والشركة التابعة لها «إيجيس ريل» (Egis Rail)، المذكورتان في بيانات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتشارك الشركتان في «بناء خط ترامواي القدس الذي يربط القدس الغربية بالمستوطنات في القدس الشرقية». كذلك، أشارت الجمعيات الخمس إلى شركات فرنسية أخرى، حدّدتها المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية المناهضة للاستيطان Who Profits Research Center.

وقال جيمس غولدستون المدير التنفيذي لـ«مبادرة عدالة المجتمع المفتوح» (Open Society Justice Initiative) التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان والديموقراطية وتقدّم المشورة للمدّعين، «لم تترك محكمة العدل الدولية مجالا للشك: لا يمكن للدول أن تقف مكتوفة الأيدي أمام التزاماتها القانونية». وأضاف في البيان «القانون الدولي لن يكون فعّالا إلا إذا كانت الدول مستعدة لتطبيقه عمليا».

○ مسؤول: استهداف الطاقة في تونس بلغ يوم الثلاثاء رقما قياسيا قدره 6 آلاف ميجاوات. (أ ف ب)

قيظ شديد يضرب تونس وانقطاع متواتر للتيار الكهربائي يغذي الغضب

تونس - (أ ف ب): تضرب موجة حر شديد تونس، لامست فيها درجات الحرارة الخمسين في وقت يعيش فيه السكان على وقع انقطاعات متواترة للتيار الكهربائي ما يغذّي غضبا وقلقا يتزايد في البيوت ولدى أصحاب الأعمال. ومنذ نحو أسبوع، تقوم «الشركة التونسية للكهرباء والغاز» (حكومية) يوميا بنشر «إشعار بانقطاع الكهرباء، موجة حر»، تُدرج فيه قائمة طويلة من المناطق المعنية بالانقطاعات. والهدف من ذلك تخفيف الضغط عن شبكة تعاني من طلب كبير على الطاقة. يُطلق على هذا الحلّ المعتمد «القطع الدوري للكهرباء»، وهو مصطلح أصبح مألوفا لدى التونسيين. وبحسب تصريحات للمدير العام للشركة فيصل طريفة لوسائل إعلام محلية، ارتفعت الطلبات على الكهرباء بشكل لافت تحت تأثير «الاستخدام المفرط لأجهزة التكييف» في البيوت. كما بيّن مسؤول حكومي آخر من الشركة للتلفزيون الرسمي أن الاستهلاك الوطني قد يكون بلغ الثلاثاء رقما قياسيا قدره 6000 ميغاوات، بعد ذروة أولى بلغت 5600 ميغاوات الأسبوع الماضي. وأصبحت انقطاعات الصيف، سواء التي تشمل التيار الكهربائي أو امدادات المياه الصالحة للشرب، مألوفة للتونسيين في السنوات الأخيرة، وبالخصوص في المناطق الداخلية. لكنها كانت استثنائية هذا الصيف، إذ شملت غالبية المناطق من الشمال إلى الجنوب، مع انقطاعات في التيار الكهربائي تمتد على ساعات طويلة، بحسب شهادات نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي. تقول عاملة في أحد متاجر الحلوى في تونس «يبدو أن أبواب الجحيم قد فتحت»، فيما قطع الكعك المعروضة تكاد تذوب بفعل الحر وتعطل التبريد. في الشارع كما على شبكات التواصل الاجتماعي، يستحوذ موضوع الانقطاعات على جانب كبير من النقاشات بين المواطنين. ويتجنب البعض استخدام المصاعد الكهربائية خوفا من أن يعلقوا فيها. والسبت، وصف الرئيس قيس سعيد وتيرة الانقطاع في التيار الكهربائية بأنها «أمر غير طبيعي»، مؤكدا ضرورة «تحمل المسؤولية وإيجاد الحلول». تشدد «الشركة التونسية للكهرباء والغاز» أن القطع الدوري للتيار يُجنب البلاد انقطاعا شاملا يمكن ان يغرق البلد بالظلام. وترى هالة التليلي أستاذة الاقتصاد في جامعة تونس المنار والباحثة في مجال الطاقة المتجددة، أن تونس تواجه طلب قياسيا على التيار الكهربائي في خضم الموسم السياحي، مقابل شبكة لا تستطيع الاستيعاب بالشكل الكافي. وتوضح لوكالة فرانس برس «الاستهلاك يتزايد بوتيرة أسرع بكثير من الإنتاج». تعتمد تونس بدرجة كبيرة على الغاز الطبيعي المستورد لإنتاج الكهرباء، مقابل تراجع الإنتاج المحلي، وتُثقل الواردات كاهل موازنة الشركة التونسية للكهرباء والغاز. وتشير التليلي أيضا إلى شبكة متهالكة ونقص في أعمال الصيانة. وهذا الوضع مرشح للتفاقم في ظلّ موجات الحر التي باتت في السنوات الماضية أشدّ وأكثر وتيرة. وتنجم عن قطع التيار الكهربائي تبعات اقتصادية. وقد أعربت «كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية» عن أسفها لغياب الدقة في الإعلان عن أوقات الانقطاع، الأمر الذي لا يمكّن المؤسسات من برمجة أنشطتها واتخاذ التدابير الوقائية. في مصنع في الضاحية الجنوبية لتونس العاصمة، توقف العمل تقريبا ليومين على ما يفصح أحد الموظفين طالبا عدم الكشف عن هويته. فيما يرفع أصحاب متاجر وجزّارون أصواتهم خوفا من تلف مخزوناتهم.

المضائق البحرية مصدر للتوترات الجيوسياسية منذ القرن السادس عشر

باريس - (أ ف ب): على غرار مضيق هرمز، شكل عدد من المضائق البحرية حول العالم منذ القرن السادس عشر شريانا أساسيا للتجارة العالمية وأيضا بؤرة توترات جيوسياسية حادة، يتحدث عن بعض تفاصيلها ومحطاتها أستاذ الجغرافيا في معهد العلوم السياسية في بوردو سيلفان دوميرغ لوكالة فرانس برس. يُذكّر دوميرغ أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (اتفاقية مونتيغو باي) الموقعة في العاشر من ديسمبر 1982، وتُعد بمثابة دستور للمحيطات والبحار، تنص على أن المضيق البحري تكوين طبيعي لا يحوز فرض رسوم عليه. وتكفل الاتفاقية مبدأ حرية الملاحة.

في المقابل، يمكن للدول التي تسيطر على قنوات شقّها الإنسان مثل قناة السويس أو قناة بنما، أن تفرض رسوم عبور على السفن التي تُبحر فيها. ويشير دوميرغ، وهو مؤلف كتاب «الجغرافيا السياسية للمجالات البحرية» عام 2025، إلى أن إيران كانت حتى قبل اندلاع الحرب تحترم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة باعتبارها جزءا من القانون الدولي العرفي، رغم أنها لم تصادق عليها رسميا. ومع اندلاع الحرب عقب الغارات الأمريكية الإسرائيلية على إيران في الثامن والعشرين من فبراير، أغلقت طهران مضيق هرمز، الذي يمرّ فيه في أيام السلم خُمس الإنتاج العالمي من النفط والغاز المسال. وأدى ذلك إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط. في المقابل، فرضت واشنطن حصارا بحريا على الموانئ الإيرانية.

وأتاحت مذكرة تفاهم مُبرمة بين الولايات المتحدة وإيران في أبريل استئناف الملاحة في المضيق. ثم أدى انهيار وقف إطلاق النار مطلع يوليو إلى شلّ حركة الملاحة فيه مجددا. وقبل أيام، هدد المتمردون الحوثيون في اليمن بعرقلة الملاحة البحرية من الموانئ السعودية وإليها، ما قد يؤدي إلى اضطراب في حركة الملاحة في مضيق آخر، هو مضيق باب المندب الذي يتعين على السفن الإبحار فيه للوصول إلى قناة السويس. وتعبر هذين المضيقين ناقلات النفط والغاز، وسفن البضائع والسلع الأساسية والمواد المستخدمة في الصناعة.

ويروي دوميرغ أن البرتغال، التي كان بحارتها أول من فتح طريق التجارة البحرية الأوروبية إلى الهند، حاولت منذ عام 1507 فرض سيطرتها على مضيق هرمز لضمان التحكم بتجارة التوابل وثروات الشرق. وبعد جدل قانوني وفلسفي شهير، انتصرت في مطلع القرن السابع عشر نظرية «البحر الحر» التي صاغها الفيلسوف الهولندي هوغو غروتيوس، التي انطلقت من فكرة أن «البحر لا يملكه أحد». وتبنت هولندا هذه النظرية ودافعت عن حرية البحار، ثم لحقتها إنجلترا، ولاحقا الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر، والتي لا تزال حتى اليوم تلتزم بمعظم أحكام اتفاقية مونتيغو باي، رغم أنها لم تصادق عليها أيضا.

لكن نظرية حرية البحار، كما يلفت دوميرغ، لم تثن البريطانيين عن توظيف الموقع الجغرافي للمضائق في مشروعهم الاستعماري. فقد أقامت بريطانيا أهم قواعدها العسكرية على امتداد المضائق البحرية، وكانت أكبر قواعدها البحرية الاستعمارية في آسيا في سنغافورة، ما أتاح لها السيطرة على مضيق ملقا، الذي يمر فيه اليوم الجزء الأكبر من حركة التجارة البحرية العالمية الآتية من الصين. وأنشأت بريطانيا في التاريخ قواعد عسكرية في جزيرة سقطرى، التابعة حاليا لليمن، بالقرب من باب المندب وعند مدخل البحر الأحمر.

وفي أوروبا، كانت المضائق الدنماركية التي تغلق مدخل بحر البلطيق، ذات أهمية كبيرة خلال القرن التاسع عشر، إذ مكنت الدنمارك لوقت طويل من فرض رسوم عبور فيها. أما من بين المضائق الكبرى اليوم، يخضع مضيقا البوسفور والدردنيل لرسوم، وذلك بموجب اتفاقية مونترو الموقعة عام 1936. ويتوقع دوميرغ أن تبرز مستقبلا قضايا جديدة تتعلق بالمضائق، مشيرا خصوصا إلى مضيق تايوان في ظل الطموحات الإقليمية الصينية، وكذلك مضيق ملقا الذي تتقاسم الإشراف عليه سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا.

○ مضيق هرمز.

أوكرانيا تضرب مجددا أكبر شركة روسية للتجارة الإلكترونية

موسكو - (أ ف ب): استهدفت مسيّرات أوكرانية أمس الأربعاء وللمرة الثانية خلال أسبوع شركة ضخمة للتجارة الإلكترونية في روسيا، اتهمها الرئيس فولوديمير زيلينسكي بتوفير إمدادات للجيش الروسي. وضربت أوكرانيا مستودعات لشركة «وايلبيريز» العملاقة في جنوب روسيا، بعد أربعة أيام على هجوم استهدف مستودعين كبيرين للشركة قرب موسكو وأدى إلى مقتل ثمانية موظفين من طواقم الليل واندلاع حريق دمر المنشآت تقريبا. ووايلدبيري أكبر شركة روسية للتسوق الإلكتروني، توصف بأنها موازية لأمازون الأمريكية.

وأفاد حاكم منطقة كراسنودار فينيامين كوندراتييف عن مقتل شخص في الهجوم أمس الأربعاء، بدون أن يتضح ما إذا كان القتيل سقط في مستودع وايلدبيري أو موقع آخر استهدفته الضربات. وأعلنت رئيسة مجلس إدارة الشركة تاتيانا كيم في بيان عبر تلغرام: «تعرضت مراكزنا اللوجستية لهجوم هذه الليلة في كراسنودار ونيفينوميسك في جنوب روسيا» مشيرة إلى إخلائها من الموظفين. وأضافت: «لا يمكن وصف المشاعر والتأثّر نتيجة الهجمات على أشخاص عاديين، موظفينا».

من جانبه، قال زيلينسكي: إن كييف ضربت «مراكز لوجستية تشارك في تزويد الجيش الروسي بمكوّنات المسيّرات ومعدات الملاحة وتجهيزات أخرى». وكان زيلينسكي قد أفاد في وقت سابق بأن الشركة تخزّن مكوّنات طائرات مسيّرة. كما كشف أن كييف استهدفت مستودع نفط بالإضافة إلى «ناقلة وأربع سفن شحن» في البحر الأسود وبحر أزوف، حيث كثفت أوكرانيا هجماتها في الأيام الأخيرة. وأدت الضربات الأوكرانية إلى تعطيل حركة الشحن الروسية في بحر أزوف، ما أجبر موسكو على البحث عن طرق شحن بديلة.

ووصل نطاق الضربات الأوكرانية إلى مناطق بعيدة مثل جبال الأورال وسيبيريا، وتسببت بنقص في الوقود على مستوى البلاد. وقال زيلينسكي أمس الأربعاء: «إننا نعيد الحرب بشكل عادل إلى عقر دارها». وأعلنت لجنة التحقيق الروسية المكلفة القضايا الكبرى في البلد، فتح تحقيق في «اعتداء» بعد «هجمات الوحدات المسلحة الأوكرانية على المراكز اللوجستية في كراسنودار ونيفينوميسك». وبعد مرور أكثر من أربع سنوات على بدء الغزو الروسي لأوكرانيا، يصعد الطرفان منذ بضعة أشهر حدة ضرباتهما، ما يؤدي إلى سقوط عدد متزايد من الضحايا المدنيين.

وقالت كييف: إن ضرباتها تهدف إلى الحد من مصادر تمويل المجهود الحربي الروسي وإرغام الكرملين على التفاوض لإنهاء الحرب. وحذرت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء من أن حصيلة القتلى والجرحى من المدنيين جراء الحرب ازدادت بنسبة 37% خلال النصف الأول من عام 2026.

○ عمود كثيف من الدخان يتصاعد من مستودع لشركة وايلدبيري جراء الاستهداف الأوكراني في منطقة كراسنودار. (رويترز)

روبيو يتوقع زيارة «إيجابية للغاية» لشي لواشنطن في سبتمبر

مانيلا - (أ ف ب) قال وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو أمس الأربعاء إنه يتوقع زيارة «إيجابية للغاية» للرئيس الصيني شي جينبينغ للولايات المتحدة في سبتمبر، عقب اجتماع عقده مع نظيره الصيني في الفلبين. وصرّح روبيو للصحفيين، عقب لقاء استمر أكثر من ساعة مع وانغ يي على هامش اجتماع لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في مانيلا: «لقد تحدثنا كثيرا عن زيارة سبتمبر، وفي الواقع، كان هذا الاجتماع يهدف ببساطة إلى تمهيد الطريق لزيارة ناجحة أخرى. وأعتقد أن الرئيس شي سيحظى بزيارة إيجابية للغاية عندما يتوجه إلى واشنطن».

لم يتم تأكيد زيارة شي جينبينغ للولايات المتحدة رسميا، لكن روبيو أشار بوضوح إلى أن البيت الأبيض يتوقع إتمامها. وأضاف الوزير الأمريكي: «علينا الحفاظ على علاقات، ومن الواضح أن هناك مجالات توجد فيها خلافات كبيرة». وتابع: «سيتعين علينا تجاوزها، أعتقد أن هذه الخلافات ستستمر في المستقبل المنظور. ويتمثل دورنا، بمعنى ما، في إدارتها بحيث لا تخرج أبدا عن نطاق السيطرة».

وزار دونالد ترامب الصين في الربيع الماضي. ورغم خلافاته مع شي جينبينغ والمنافسة الاستراتيجية بين بلديهما، لا ينفك الرئيس الأمريكي يشيد بعلاقته الجيدة مع نظيره الصيني. وعُقد الاجتماع بين روبيو ووانغ يي على خلفية إدانة واشنطن لتصرفات بكين في بحر الصين الجنوبي، عقب صدام بين خفر السواحل الصينيين والفلبينيين الاثنين. كما جاء اللقاء بين وزير الخارجية الأمريكي ونظيره الصيني في أعقاب اتهامات وجهها ترامب بشأن تدخل بكين في الانتخابات الأمريكية. وعندما سأله الصحفيون عن هذا الأمر، صرح روبيو بأنهما «لم يناقشاه».

○ روبيو أثناء المؤتمر الصحفي في مانيلا. (رويترز)

ويأتي اجتماع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) الأوسع نطاقا في مانيلا في خضم تصاعد حدة الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، وفي وقت يتصاعد فيه التوتر بين بكين والفلبين، حليفة الولايات المتحدة المقربة، بسبب واقعة في بحر الصين الجنوبي يوم الاثنين ودفعت البلدين إلى استدعاء السفيرين لديهما. وخلال لقائه وزراء خارجية دول رابطة آسيان، الذين أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء حرب الشرق الأوسط، حمل روبيو مسؤولية ذلك على إيران بالكامل.

وتأتي تصريحات روبيو في أعقاب مقال رأي نشرته وسائل إعلام فلبينية يوم الثلاثاء، وانتقد فيه سلوك بكين في بحر الصين الجنوبي، محذرا من «تهديدات جديدة ووخيمة» إذا ما «وقعت تلك المياه تحت سيطرة قوة مستعدة لاستخدام التجارة سلاحا جيوسياسيا». وتطالب بكين بالسيادة على بحر الصين الجنوبي بأكمله تقريبا عبر خط على خرائطها يتداخل مع المناطق الاقتصادية الخالصة لبروناي وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وفيتنام، وتسبب ذلك في إثارة نزاعات طويلة الأمد حول عدد كبير من الجزر والمناطق البحرية.

ووصفت وزيرة الخارجية الأسترالية بيني وانج اشتباكا وقع يوم الاثنين بين خفر السواحل الصيني وأفراد البحرية الفلبينية في بحر الصين الجنوبي بأنه محفوف بالمخاطر ومزعزع للاستقرار. وأضافت لصحفيين: «أمام دول المنطقة خيار بشأن كيفية استجابتنا جميعا لذلك». ورد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية لين جيان عليها بالقول: إن ليس من حق أستراليا التدخل في بحر الصين الجنوبي وإن بكين «تدعو الدول المعنية إلى التوقف عن إثارة التوتر والتحريض على المواجهة».